الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية

قسم علم الاجتماع

الملتقى العلمي الوطني: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري (التحديات والحلول)

يوم 20 أكتوبر 2025

❖ الاسم واللقب: العيد شريفة / أستاذ محاضر ب

المؤسسة الأصلية: جامعة 8 ماي 1945 قالمة

البريد الالكتروني: Cherifaelaid16@gmail.com الهاتف: 0550538747

❖ الاسم واللقب: لزغد راضية / أستاذ محاضر أ

المؤسسة الأصلية: جامعة الصديق بن يحي، جيجل.

البريد الإلكتروني:rlezeghed@gmail.com / الهاتف: 0666607692

محور المداخلة: الأول

عنوان المداخلة: الطلاق في المجتمع الجزائري، قراءة في الأسباب الاجتماعية لتفشي الظاهرة

الملخص:

لاحظنا في الآونة الأخيرة ازدياد عدد حالات الطلاق في مجتمعنا، والمجتمعات الأخرى على حدٍّ سواء. صراحةً، أكدت الدراسات أيضًا أن معدّلات الطلاق بين مختلف الديانات وصل إلى 42% بالمقارنة مع غير المنتسبين لأي دينٍ، ومعدل حالات الطلاق مازال في ارتفاعٍ مستمر فمن خلال ورقتنا البحثية هته سنتطرق إلى معرفة وتحليل اهم الأسباب لتفشي ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد المجتمعات على حد سواء، والتي انتشرت حدتها بشكل رهيب في السنوات الأخيرة في المجتمعات العربية، من بينها المجتمع الجزائري هو الآخر الذي ازدادت حدة هذه المشكلة في أوساط أسره، ماترتب عليه آثار سلبية تمثلت في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء بين الأزواج والأقارب والآثار السلبية على الأبناء، ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الأسرة، البيت.

Abstract :

We have recently noticed an increase in the number of divorce cases in our society, as well as in other societies. Frankly, studies have also confirmed that divorce rates among various religions have reached 42% compared to those not affiliated with any religion, and the divorce rate continues to rise. Through this research paper, we will address and analyze the main reasons for the spread of the phenomenon of divorce in Algerian society, a phenomenon that has begun to threaten societies alike, and which has escalated dramatically in recent years in Arab communities, including the Algerian society, where the severity of this problem has increased within families. This has led to negative effects, manifested in family disintegration, increased animosity and hatred between spouses and relatives, as well as negative effects on children, followed by numerous social and psychological impacts, ranging from psychological disorders to delinquent behavior, crime, and more.

Keywords : divorce, family, home.

المقدمة:

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن موضوع الطلاق، إذ أصبح من المواضيع اللافتة للانتباه والتي تثير الكثير من الجدل والتساؤل، وذلك بسبب انتشاره الواسع في المجتمعات المعاصرة والمناطق أو البيئات الحضرية بشكل عام، والمجتمعات العربية التي طالما اعتبرت الظاهرة دخيلة عنها بشكل خاص.

بغض الدين الإسلامي موضوع الطلاق، وحرص على ضرورة الحفاظ على تماسك الأسرة وترابطها، وفي نفس الوقت، كما شرع بعض الحلول لبعض المشاكل التي يمكن أن تحدث بين الزوجين تجنبا لوقوع الطلاق بينها، وتفاديا لتدمير حياتهما وحياة أبنائهم الذين سيكونون الضحية الأولى بعد شعورهم بالإنكسار وعدم الإحتواء من قبل هذين الوالدين، ناهيك عن التأثيرات والإضطرابات النفسية والسلوكية التي يمكن أن تؤدي إلى عدة أمراض منها النفسية أو العضوية أو العقلية نتيجة الشعور بفقدان أحد الوالدين بسبب هذا الطلاق، لذا من المهم التركيز على العلاقة الزوجية والعلاقات الأسرية والاستثمار فيها قدر المستطاع، ومواجهة كل الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إليه، خاصة بعد انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وبروز ما يسمى بالمؤثرين الذين ساهموا بشكل غير مباشر في تفشي الظاهرة وتغيير نظرة المجتمع إليها.

1. إشكالية الدراسة:

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية قديمة وحديثة في نفس الوقت، فمن حيث قدمها فقد عاشتها المجتمعات القديمة وتطرقت إليها مختلف الديانات السماوية وأكدت قواعد تنظيمها، أما حداثتها فليست في كون الطلاق ظاهرة اجتماعية غير سوية، ولكن في الأبعاد والخيوط الجديدة التي تتشابك في نسجها بنائيا، من جيل إلى جيل أخر ومن مجتمع لأخر ومن عصر لآخر، فالطلاق يبدو ذا علاقة بقضية المرأة ووضعها الاجتماعي والاقتصادي في مختلف المجتمعات وإن اختلفت درجة الارتباط، ومن ناحية أخرى يبدو ذا علاقة بالمشاكل المتعددة الجوانب التي تواجه الجنسين، سواء في مقتبل حياتهم الزواجية أم في مراحلها المتقدمة، ومن ناحية ثالثة يجوز النظر للطلاق كنتاج للصراع الاجتماعي سوآءا أكان بين الذكور أو الإناث كعناصر في المجتمع (مقولة دونية للمرأة) أو في أشكال الصراع الذي يقع في نطاق الأسرة أيا كان شكل البنية والتنظيم الذين تقوم عليهما، ومن ناحية رابعة يبدو أن لظاهرة الطلاق علاقة بما يحدث من متغير اجتماعي-ثقافي في مجتمع معين وفي زمان معين وبالتالي تغير في الاتجاهات والسلوك بين أفراد المجتمع وجماعاته وطبقاته الاجتماعية، إذن هي قضية تتسم بالتعقيد في جميع المجتمعات، وما زاد من المسؤولية أنها ذات جذور عميقة ضاربة في جسد البناء الاجتماعي بمختلف عناصره من قيم وتقاليد وأنماط سلوك، وفي ما أفرزته معدلات النمو الكبيرة غير العادية في القاعدة الاقتصادية من تعقيدات (الهزاني، 2012، صفحة 16) .

تناول الباحثون موضوع الطلاق من عدة منظورات نظرية، فمنها من تناولها من وجهة نظر أو منظور وظيفي ينظر إلى الأسرة كمؤسسة اجتماعية تعمل على الحفاظ على توازن الأسرة والمجتمع، فلو تراجعت على أداء دورها أو اختلت

وظيفتها فإن ذلك سيخلق حتما ما يسمى بالطلاق. من جهة أخرى يمكن أن يعبر الطلاق عن تفاوتات اجتماعية تخلق صراع بين التوقعات الأبوية التي تبحث غالبا عن السيطرة داخل الأسرة، وهذا ما تبنته نظرية الصراع.

من هذه المنطلقات حاولنا في هذه الورقة العلمية تناول موضوع الطلاق من خلال طرح التساؤلات التالية:

ماهي الأسباب الاجتماعية المؤدية لانتشار ظاهرة الطلاق؟ ماهي أنواعه؟ وماهي الآليات الواجب اتخاذها للحد من هذه الظاهرة؟

2. أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تبرز المكانة الهامة التي تحتلها الأسرة في المجتمعات البشرية ككل، كما تكمن أهميتها أيضا في فتح المجال للباحثين والمهتمين بهذا النوع من الدراسات بإثرائه وإعطاء نتائج وتحليلات جديدة تتماشى ومتغيرات المجتمعات الحديثة. أما أهداف الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- استكشاف أبعاد الظاهرة وفق متغيراتها الحديثة ووصفها بعرض بعض الأرقام والشواهد الموضوعية.
- محاولة الوصول إلى تفسير سوسيولوجي يكشف الأسباب الاجتماعية الفعلية لتفشي الظاهرة.
- معرفة الطرق والمناهج الأساسية في تفادي ظاهرة الطلاق.

3. مصطلحات الدراسة:

1.3 الطلاق:

لغة: الطالق: الناقة يحل عنها عقالها وترسل في المرعى، وأطلقت الأسير أي خليته، قل ابن منظور: طلاق النساء لمعنيين: أحدهما حل عقدة النكاح، والآخر: بمعنى التخلية والإرسال والطالق من الإبل، ناقة ترسل في الحي ترعى من جنابهم أي حواليهم حيث شاءت، لا تعقل إذا راحت ولأتنحى في المسرح، وأطلقت الناقة وطلقت هي أي حللت عقالها فأرسلتها. (الشقير، 2008، صفحة 5)

اصطلاحا: أورد فقهاء الشريعة الإسلامية جملة من التعاريف التي تتفق في كون الطلاق هو رفع القيد وفك وثاق الزوجية وهو إزالة قيد النكاح بغير عوض بصيغة طالق، فذهب الحنفية إلى أن الطلاق يعني رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح، بينما ذهب المالكية على تعريف الطلاق بأنه صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته، موجبا تكرارها مرتين للحر، ومرة لذي رق حرمتها عليه قبل الزوج.

عند الشافعية يعني الطلاق حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، أو تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب يقطع النكاح وأخيرا ذهب الحنابلة على تعريف الطلاق بأنه حل قيد النكاح أو بعضهه.

من الناحية القانونية: الطلاق هو حل عقد قائم بني زوج وزوجته ضمن شروط معينة لابد من توفرها ولا فيكون ملغى (خليل، د ت، صفحة 194) . ويعرف الطلاق أيضا: هو انهاء رابطة الزواج واصدار إعلان قانوني يبطلان هذه الرابطة كذلك قد يستخدم للإشارة الى الانفصال بين الزوجين (غيث، 2006، صفحة 1).

2.3 الأسرة:

إن الأسرة من الناحية اللغوية وكما جاء في لسان العرب مشتقة من الأسر. والأسر لغة يعني القيد، الأسرة: الدرع الحصينة، الإسار: ماشد به، والإسار: القيد، ومنه الأسير، الأسرة: عشيرة الرجل وأهله. ومنه اشتقت كلمة الأسرة، فهي الدرع الحصين وهي أهل الرجل وعشيرته.

يعرف (أوجبرن وفيكوف) الأسرة بأنها: منظمة دائمة تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونه، أما (فوجل) فيرى أنها وحدة بناية تتكون ن رجل وامرأة يرتبطان برباط الزواج مع أطفالها، والسرة عند (بورجس ولوك) هي جماعة من الأشخاص اتحدوا برباط الزواج أو الدم أو التبني، ويتكون منهم بيت واحد فيتفاعلون ويتصل بعضهم ببعض في قيامهم بأدوارهم الاجتماعية الخاصة بكل منهم كزوج وزوجة، وأم وأب وابن وابنة وأخ وأخت، ويكونون تحت ظل ثقافة مشتركة يحافظون عليها، فالرابطة الزوجية هي أساس تكوين الأسرة سوآءا بالأطفال أو بدونهم وسواء باستمرارهما أو بفقدان أحدهما (أسرة أحادية الأبوين) فبدون زواج شرعي حسب ما يقره المجتمع لا يمكننا الحديث عن الأسرة (بومخلوف، 2006، صفحة 74).

3.3 البيت:

يستخدم مصطلح البيت مقابل مصطلح ménage في اللغة الفرنسية المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصاء الذي هو وحدة إحصائية أساسية ويعرفه بأنه" مجموعة من الأشخاص يعيشون معا في مسكن واحد يحضرون ويتناولون عموما الوجبات الرئيسية مع بعض، هؤلاء الأشخاص الذين يخضعون لرب أسرة تربطهم عموما علاقة الدم عن طريق الزواج أو المصاهرة، والبيت العادي يمكن أن يتكون من شخ واحد أو من شخص واحد أو من أسرة واحدة أو من عدة

أسر، وأن رب الأسرة (رجل أو امرأة) هو شخص مقيم يتصرف ويقرر عموما استخدام الأموال ومعترف به كرب أسرة من طرف الأعضاء أو المصرح بصفته رئيسا (بومخلوف، 2006، صفحة 77).

والبيت في معناه السوسيولوجي العام يتضمن جانبا ماديا متمثلا في الأشخاص الذين يقيمون فيه، كما أن البيت في البناء الاجتماعي هو أصغر وحدة اجتماعية بعد العشيرة والقبيلة، وقد جاء في لسان العرب البيت بمعنى الدار (بيت الرجل داره)، كما ورد في القرآن الكريم البيت بمعنى المسكن" ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم والله يعلم ما تبدون وما تكتمون" الأية 29 سورة النور.

ويعني البيت أيضا البنايات العمومية التي لا تحتاج إلى استئذان مثل الحوانيت وغيرها (لسان العرب).

4. نبذة تاريخية عن الطلاق:

عرف الطلاق في مجتمعات اليونان والرومان القديمة، حيث كان الرجل يطلق زوجته، وذكر أن مفكري اليونان قد تطرقوا إلى الطلاق في بحوثهم، وأن أفلاطون وأرسطو اعتبرا الطلاق تهدد كيان المجتمع، وأن القبائل الرومانية القديمة كانت تعرفه، بل إن تشريعاتهم جعلته مطلقا بغير حدود، أما بالنسبة للمجتمع قبل الإسلام كان معروفا، وقد شاع في شبه الجزيرة العربية، وأنه كان للرجل حق طلب الطلاق بشرط أن يتوافر السبب وليس للزوجة أن تطلب الطلاق لأن ذلك لم يكن حقا لها أبدا، وفي ذلك يضيف زهير حطب أنه ورد في ديوان الأعشى أن الطلاق بالثلاث كان معروفا قبل الإسلام، وأن **أبو الفرج الأصفهاني** قدم وصفا للطريقة التي تطلق بها المرأة زوجها حيث يكون طلاقها بيدها، على أن هذه القدرة كانت قاصرة على الزوجات اللواتي ينتمين إلى قبائل قوية أو منزلة في قومهن.

كذلك يلاحظ اهتمام الكتب السماوية بالطلاق وبتنظيمه كظاهرة مجتمعية، ووردت الكثير من القواعد والتشريعات التي تضبط وقوعه واقراره، على أن جميع هذه الديانات ترغب عنه صونا للحياة الزوجية وحرصا على استمرارها، فمثلا بالنسبة لليهودية كان للرجل وحده حق الطلاق متى شاء، على أن مفكريهم كانوا يبيحونه، أما عند المسيحيين فيختلف تشريع الطلاق باختلاف مذهب الطرفين (الهزاني، 2012، صفحة 23. 24).

المذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريما قاطعا ولا يبيح فصل الزوجين لأي سبب وأن الكنيسة الكاثوليكية تشدد بمر الطلاق وترفضه، وتستبد له بنظام الهجر أو الانفصال. أما مذهب البروتستانت فيبيح الطلاق في حالات محددة بينما مذهب الأرثوذكس لا يبيح الطلاق إلا في أمور تعذر الحياة بين الطرفين، ويمكن القول أن المذهبين الأخيرين أقل تشددا من مذهب الكاثوليك في موقفهما في إقرار الطلاق حيث وافقا عليه كمبدأ، في حين أن فاطمة المرنيسي أوردت تلخيصا للوضع في أوروبا عند دخولها طور التصنيع حيث تم سن مجموعة من الإجراءات القانونية لكي تحمي الأسرة وتفرض

استقرارها المهدد بالضغوط الملازمة للمجتمع الصناعي، وهكذا أقيم الزواج الأحاد وجعلت علاقة الزواج غير قابلة للانفصام في القوانين المقدسة... و إذا حصل وتمكن (الكاثوليكي أو البروتستانتي) من ذلك فإن الإجراءات تكلف كثيرا وتستغرق وقتا طويلا.

أما في الإسلام فقد أباح الله سبحانه وتعالى الطلاق لإنهاء الحياة الزوجية في حالة تعذر استمراريتها، ومن رحمة الله تعالى أن جعل الطلاق وثلاث مرات ليراجع كل من الزوجين موقفه، عسى أن تعاد الرابطة بينهما، وقد جعل الله الطلاق في يد الزوج إلا أنه يجوز للزوج من حيث القواعد الشرعية عند عقد الزواج أو في أي وقت بعده، أن يفوض الزوجة في طلاق نفسها عندما ترغب في ذلك، وهذا ما يسمى بالعصمة في يد الزوجة والمعمول به الآن. إن التلفظ بالطلاق ثلاث مرات في وقت واحد يعتبر طلقة واحدة، وقد يقع الطلاق قبل الدخول بالزوجة أو بعده، فإذا طلق الزوج زوجته قبل الدخول بها طلقة واحدة أو طلقتين فلا تحل له إلا بعقد وبمهر جديدين، وتعود له على ما تبقى من عدد الطلقات، فإن طلقها الثالثة قبل الدخول أو بعده، فلا تحل له حتى تتزوج غيره وتعاشره، وللمطلقة قبل الدخول نصف كامل المهر من مقدم ومن مؤخر، أما إذا طلق الزوج زوجته بعد الدخول بها طلقة واحدة أو طلقتين جاز له مراجعتها مادامت في العدة (الهزاني، 2012، صفحة 25).

إذا انتهت العدة، لا تحل له حتى تتزوج غيره وتعاشره، وليس ليمين الطلاق وللرجعة بعد كفارة، وإذا مات زوج المطلقة طلقة واحدة أو طلقتين أثناء عدتها فلها الحق في ميراثه، وفي هذه الحالة تنتقل لعدة الوفاة، وكذلك العكس صحيح فيرث الزوج من زوجته المطلقة طلقة واحدة أو طلقتين إذا ماتت أثناء عدتها، أما إذا كانت الوفاة بعد العدة، فيصبح الطلاق بينهما بائنا بينونة كبرى وتنقطع صلتهما فلا توارث بينهما.

5. أنواع الطلاق:

ينقسم الطلاق من حيث أثره إلى نوعين: طلاق رجعي وطلاق بائن حيث هذا الأخير له صورتان: البائن بينونة صغرى، والبائن بينونة كبرى، ولكن أحكامه سواء فيما يتعلق برفع آثار الزواج، أو بإمكانية استئناف الحياة الزوجية وسوف تعرض ذلك بالتفصيل فيما يلي:

1.5. الطلاق الرجعي: وهو ما يجوز معه للزوج وزوجته إلى عصمته، من غير استئناف عقد، أي بدون عقد جديد، وللطلاق الرجعي صورتان هما:

أ- مالا يفتقر إلى نية في وقوعه، وهو الذي يكون بألفاظ الطلاق الصريح مثل: أنت طالق أو مطلقة، وبشرط ألا يوصف الطلاق بشدة، لأنه في هذه الحالة يقع بائنا.

ب- ما يفتقر إلى نية وقوعه وهو الذي يجئ في لفظ اعتدى أو استبرئ رحمك أو أنت واحدة، فهذه الألفاظ وإن كانت من كنايات الطلاق إلا أن الطلاق لا يتم بها ألا إذا نواه المطلق ويقع مرجعيا.

2.5. الطلاق البائن: هو الطلاق الذي يرفع قيد الزواج في الحال، ولا تستأنف الحياة الزوجية بعده إلا بعقد أو مهر جديدين ورضاء جديد والطلاق البائن نوعان:

أ- الطلاق البائن بينونة صغرى: وحكمه أن يزيل عقد الزواج ولا يرفع حل المرأة أي لا تثبت به، حرمة مؤقتة، فإذا طلق الرجل زوجته طلقة بائنة واحدة أو اثنتين، جاز له العودة إليهما في العدة وبعدها، ولكن ليس له أن يرجعها فلا بد من عقد جديد بكل شروط انعقاده وصحته ولزومه ومطلقة بائنا تعد أجنبية عن المطلق فليسله الاستمتاع بها أو الخلوة ولو في العدة، ويحل بالطلاق البائن مؤخر الصداق ويمتنع التوارث بينهما حتى لو مات أحدهما في العدة. إلا إذا تم الطلاق في مرض الموت وقصد الرجل الحرمان زوجته من الميراث، فيعد بذلك فارا من ميراثها ويعامل بخلاف مقصودة، فترث الزوجة إذا حدثت بعد مرض الموت في عدة الطلاق بينونة صغرى.

ب- الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو يزيل الملك والحل معا، ويثبت به حرمة مؤقتة فلا يمكن أن يجمع الرجل والمرأة فيه زواج جديدا إلا بعد أن تتزوج المرأة زواجا جديدا صحيحا، ويدخل بها الزوج دخولا صحيحا، ثم يفارقها بطلاق أو وفاة وتنتهي عدتها من هذا الزواج، وهذا الطلاق هو الطلاق المكمل للثلاث (عمر، 2015، صفحة 48).

6. النظريات المفسرة لظاهرة الطلاق:

1.6. نظرية التبادل الاجتماعي: Social Exchange Theory

تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها أن خير الأنظمة هي تلك التي تأتي بأعظم قدر من الفائدة والرفاهية والحرية لأكبر عدد ممكن من الناس، لذلك فإن المجتمع يطرح عدة بدائل للسلوك الواحد حتى يسهل على الفرد اتخاذ القرار المناسب له، هذا القرار المتخذ له تبعيات إما أن تكون جزاءات أو مكافئات يقررها المجتمع، ورغم ذلك فإن هذه القرارات التي يتخذها الأفراد بجانبها تكون في النهاية جزء من عملية التبادل الاجتماعي التي هي جزء من عملية لتكامل والتضامن الاجتماعي، ومن هنا يمكن القول أن الفر في عملية التبادل الاجتماعي يقوم بنشاط معين داخلها من أجل الحصول على اعتراف أو إعجاب أو قبول أو نفوذ اجتماعي أو غير ذلك من المكافئات التي يسعى لها من خلال عملية التبادل الاجتماعي الذي بدوره يفسر التناقض والتماسك الاجتماعين، من خلال زاوية المنفعة التبادلية وهذه المنفعة التبادلية قد تكون مصلحة ملموسة وقد تكون شعور واعتراف أو قبول اجتماعي معنوي، ومن خلال تطبيق هذه النظرية على ظاهرة الطلاق في محاولة لتفسير الطلاق وأسبابه على المستوى الفردي وتأثيره على المجتمع، وتفسر النظرية أن العلاقة الزوجية لا

يمكن أن يتخلى عنها إلا ليحصل الفرد على المنفعة، فالمطلق أو المطلقة حينما يطلب الانفصال ويسعى له، فإنه بذلك يقدم البدائل لحياة أخرى وأفضل، فالزوجان يتمسكان بالاستمرار بعلاقتها الزوجية مالم تظهر أسباب وجيهة أو قوية تدعو للانفصال والطلاق (جبايلي سهام ، 2017، صفحة 306. 307).

2.6. نظرية الدور Role Theory

تنطلق فكرة نظرية الدور من أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدورا اجتماعية، يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز وقد حدد منظرو هذه النظرية ثلاث تصنيفات للتوقعات وهي كالتالي:

أ- التوقعات السلفية: وهي تلك تنطوي على عدة قواعد اجتماعية تحدد سلوك الفرد وتوضح له كيفية التصرف حسبها والظروف التي تخضع لها وهي موجودة قبل وجود الفرد.

ب- توقعات الآخرين: ولإن التوقعات التي ينتظر الفرد من الآخر هي نفسها التي ينتظر الآخر من الفرد، لأن المنطلق الأخلاقي والاجتماعي يعد واحدا لكل منهما في نفس المجتمع، وذلك مع الاختلافات في الفروقات الفردية والانفعالية للأفراد.

ج- توقعات المجتمع العام: وهي التي يمكن أن تكون حقيقية أو تكون وهمية يتصورها الفرد وتعمل بمثابة أحد وسائط الضبط الاجتماعي في ضبط ومراقبة سلوك الفرد، هذا الأخير عليه أن يقد ما يقرر المجتمع وينصاع له لما يمكن أن يكون نوعا من الأمر، أكثر من بحثه عن مصلحته الشخصية أو حريته (جبايلي سهام ، 2017، صفحة 207).

7. الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ظاهرة الطلاق:

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية انتشرت في جميع المجتمعات ويبدوا أنه يزداد انتشارا في الآونة الأخيرة ولا يقرر الزوج أو الزوجة طلب الطلاق بين عشية وضحاها، وإنما يسبق هذا المشكل الذي اعتبره سبحانه وتعالى أبغض الحلال عنده.

إذ سنذكر من بينها الأسباب الاجتماعية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ_ عمل الزوجة: يعتبر عمل الزوجة خارج البيت من العوامل المؤدية لحدوث الطلاق، إما بسبب مشاكل نفسية من غرور باعتقادها أن خروجها إلى سوق العمالة يكسبها مركزا اجتماعيا يمكنها من طلب التساوي بزوجها، أو من الاستغناء عنه، والتحرر من الاعتماد عليه وعلى أهله ماديا، فعمل الزوجة يشجعها على الرغبة في الانفصال عند أول اصطدام أو خصام مع زوجها (عمر، 2015، صفحة 52).

ب_ الزواج المبكر ومدة الزواج: إن الزواج المبكر يعتبر من المسببات الاجتماعية المساعدة على انتشار الطلاق، وهذا ما أثبته دراسات أجريت في العديد من المجتمعات، حيث أن النساء اللواتي تزوجن مبكرا كن أكثر عرضة للطلاق من غيرهن، حيث وجد أغلب نسبة الطلاق في العالم وقعت فيما كان سن الزواج بالنسبة للفتيات (18 سنة) فأقل، أما

بالنسبة للذكور فقد تبين أن الزواج أقل من (20 سنة) يساهم في انتشار ظاهرة الطلاق، وهذا ما أثار إليه الباحثان ز.وينشت وقرير R.winchet Greer سنة 1964 إذ ذهب إلى أن الطلاق يعود إلى السن المبكر للزواج، وإن كان بصفته أولى من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالزيجات المبكرة، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري.

ج- **الزواج المستعجل:** من أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية للطلاق الاستعجال في الزواج، أو في الاندفاع نحوه دون تبرير أ تفكير مسبق، وإذا كان من الجائز التذكير بالقول أن بين لزوجين مملكة مشتركة فإننا نعتقد أن بناء هذا البيت والمحافظة عليه يتطلبان من الزوجين توافقا وانسجاما وتعاونا وصبرا روحيا كاملا لنظام الزواج وعرضه، ويتطلب دراسة وافية مسبقة لآفاق الحياة الزوجية المشتركة ولمصاعبها المادية والنفسية والاقتصادية، ولهذا فإن استبعاد إرادة الوالدين والأقربين عن مجال الاستشارة في اختيار الزوج الكفئ والمناسب والانطلاق نحو إلزام عقد االزواج تحت تأثير الدوافع الجنسية من غير استعدادات نفسية وعقلانية، ولا تحيرات اقتصادية كافية سيكون مآله الفشل.

د- **أزمة السكن:** تعتبر أزمة السكن في المجتمعات الحضرية إحدى العوامل المسببة للطلاق، مما يدفع بالزوجين إلى السكن مع أمل الزوج مما سيطرح عدة مشاكل للزوجين نظرا للصراع الذي يقوم بين الزوجة والحماة من جهة، وبين الزوج والزوجة من جهة ثانية، ويدعم نقص الحرية التي يشعر بها الزوجان، أو بالأحرى عدم تمتعهما بالحياة الزوجية مما يدفع غالبا بهما إلى الطلاق لصعوبة حل هذا المشكل والحصول على سكن منفرد.

ويعقب الدكتور إبراهيم بن هلال العنزي في مقاله عن الطلاق عن أبرز الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لتفشي هذه الظاهرة والتي سنذكرها كالآتي:

- الاختلاف في المكانة الاجتماعية سواء كانت مكتسبة أو موروثة كمكانة الأسرة المكانة الوظيفية والمكانة التعليمية) واختيار كل منهما لمصلحة مادية أو معنوية، وعدم بناء الاختيار على أساس هدف الزواج السليم وعدم التوافق في الفكر والمستوى الثقافي والنظرة إلى الحياة، وعدم احترام الشروط المتفق عليها بين الأفراد.
- بعض العادات التي لا تتيح للزوج أن يرى مخطوبته قبل الزواج رغم أن الرؤية شرعية ومباحة.
- عدم معالجة المشاكل الزوجية بعقلانية وترو.
- عدم قيام أحدهما أو كلاهما بالحقوق المطلوبة من كل منهما.
- تدخل أفراد أسرة الزوج أو الزوجة مما قد يفسد العلاقة بينهما.
- الاختلاف الكبير في السلوك العام للرجل والمرأة في بعض القدرات النفسية والعقلية مثل الطباع والانفعالات وغيرها.

- عدم القدرة على تحمل المسؤولية الأسرية، سواء الزوج أو الزوجة لتكوين أسرة وتربية الأبناء في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تنقل الأفراد والأسرة من حال إلى حال.
- ارتباط الزوج أو الزوجة بأسرتيهما، من حيث السكن، أو القرارات التي تخص حياتهما فالأسرة تلعب دورا كبيرا في حياة الفرد في مجتمعنا، حتى إذا لم يسكن داخل الأسرة ولكنه يرتبط بها عاطفيا وسلوكيا، فالأسرة مؤثرة جدا في قرارات الأفراد والأزواج.
- طغيان شخصية أحد الزوجين على الآخر بشكل ملموس مما يؤجج الخلافات بينهما.
- التباين في النشاط الجنسي قد يؤدي إلى زيادة التوتر بين الزوجين (الغنزي، الطلاق أسبابه آثاره وطرق علاجه، 2009) .

في حين يضيف الأستاذ محمد شرقي من جامعة السانية وهران أرقاما إحصائية لتطور هذه الظاهرة التي أصبحت فعلا تهدد أركان المجتمع محاولا فيها فهم منحى اتجاه الطلاق في الجزائر لسنة 2004 أخذا بعين الاعتبار ولايات الوطن بما فيها الجزائر العاصمة إذ توصل أن ولايات الشرق الشمالي تحتل النسب المنخفضة لحالات الطلاق وهي: جيجل، ميلة، سكيكدة، تيسمسيلت، المدية. قالمة، تبسة، بينما تبقى ولايات الجنوب الكبير تحتل النسب المرتفعة وهي: تمنراست، تندوف، بشار، أدار. إليزي.

أما فيما يخص المعدل الوطني للطلاق بفئة مثل الدراسة لسنة 1998 فتقدر ب 2.15%مسجلة تحسنا طفيفا يقدر ب 0.005 نقطة أي 2.27 %. (شرفي، 2006، صفحة 148)

اسم الولاية	النسبة %
تيبازة	+ 46
سيدي بلعباس	+ 40%
أم البواقي	+ 34 %
جيجل	+28%
تبسة	/
وهران	+ 27%
قالمة	+ 24%

المصدر: محمد شرفي: و اقع الطلاق في ولايات الوطن.

من بين الأسباب الاجتماعية التي برزت حديثا، والتي لفتت الأنظار إليها بشكل واسع نجد تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأفراد حتى قبل فترة الزواج، حيث ساهمت بشكل كبير في التغيير في قيم ومعايير المجتمع الحديث، فبعد أن كان ينظر إلى الطلاق على أنه وصمة عار في المجتمع- خاصة على المرأة- بات الآن يعبر عن الحرية الشخصية والتحرر من القيود للعيش بأريحية.

لقد توسعت النظرة السالفة الذكر حول الطلاق في المجتمع الجزائري وانتشرت، وما زاد من توسيعها أكثر وانتشارها هو ظهور ما يسمى بالمؤثرين الاجتماعيين والمؤثرات الاجتماعيات الذين يتنافسون على جمع أكبر عدد من المشاهدات، والذين يحاولون ترسيخ فكرة أن الحياة بعد الطلاق أفضل، كيف لا وهم يتباهون برحلاتهم، سياراتهم، لباسهم، بيوتهم، ....الخ أي أنهم يقدمون واقع يتميز بالمثالية، الحرية والرفاهية.

في ذات السياق، قد تؤدي مواقع التواصل الاجتماعي إلى ما يسمى بالخيانة الزوجية، سواء كانت هذه الخيانة من جهة الزوج أو من جهة الزوجة، وذلك نتيجة للإغراءات أو التواصل مع طرف أخر، أو التأثر بالأفكار والرسائل التي تعرضها هذه المواقع، ناهيك عن غياب الحوار نتيجة الشعور بالفراغ العاطفي، وبرودة العلاقات الزوجية نتيجة لتصفح هذه المواقع والدردشة مع أطراف أخرى من الجنس الآخر. وقد ينتج عن كل هذا حالة من عدم الثقة بين الأزواج وزرع الشك الذي يدفع بأحد الأطراف إلى اختبار وفاء الطرف الآخر، وهذا ما سيؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة واتخاذ قرار الطلاق كحل لكل هذا.

8. الآثار المترتبة عن الطلاق:

من المعلوم أن الطلاق ظاهرة ومشكلة اجتماعية، لها آثار ضارة بالمجتمع، سنذكرها كالآتي:

- عند حدوث الانفصال أو الطلاق فإنه ينمي الكراهية والحقد والبغضاء بين الطرفين مما يؤدي إلى حدوث مشاجرات وعدم استقرار في المجتمع، وفي معظم الأحيان يكون الأهل مصدرا للخصام وزيادة المشاكل بدلا من أن يساعد على إصلاح ذات البين.
- التأثير النفسي على المرأة والرجل، فبعد حدوث الطلاق يترتب على الرجل أعباء مادية، ومبالغ يجب أن يدفعها مما يؤدي إلى زيادة همومه وكثرة تفكيره في كيفية جمع هذا المال اللازم، مما يؤدي به إلى سلك طرق غير شرعية لكي يستطيع أن يؤمن المال، وكذلك المرأة ما تعانيه من ألم الطلاق ونظرة المجتمع لها، مما يؤدي بها إلى سلك طرق غير صحيحة لتأمين رزقها، وجميع هذه الطرق تؤثر سلبا على تركيبة وسيرورة المجتمع.

- كثرة الجرائم وتزعزع الأمن في المجتمع وزيادة الانحراف والأمراض النفسية كل ذلك يعود سببه إلى تشرد الأطفال بعد طلاق الوالدين وقلة الرعاية لهم والتفكك الأسري الذي دعهم لأن يتوجهوا إلى سلوكيات غير سوية (الغاني، 2020).
- إن المجتمع الذي ينتشر الطلاق فيه بكثرة ويعاني أفراده فيه والذين يمسهم مشاكل عديدة وجدانية واجتماعية واقتصادية خاصة بالنسبة للنساء الغير عاملات. والتي قد تنحرفن من جراء ذلك، كما يعاني أطفاله من الحرمان العاطفي والمادي الذي يحاول البعض تعويضه بالقيام بأعمال إجرامية، تستهدف شخصيتهم ومستقبلهم بالدرجة الأولى ومن ثم مجتمعهم من المنطقي أن يكون هذا المجتمع مجتمعا مميزا ومختل التوازن تعمه العديد من المشاكل الاجتماعية بانحراف النساء مثلا فعوض أن يشغل كل امكانياته في البناء والتشبيه، لاسيما إن كان المجتمع في طريق النمو ليحقق تطوره فإنه يهتم بعلاج ظاهرة الطلاق وما يتبعها من ظواهر أخرى سلبية كونها تؤثر على أهم وحدة في المجتمع.

9. التدابير الوقائية للحد من ظاهرة الطلاق:

يمكن عرض بعض الحلول او التدابير التي من شأنها أن تحد من ظاهرة الطلاق فيما يلي:

- تحكيم شرع الله عند التنازع والخلاف الذي يقع بين الزوجين، قال تعالى: " فإن تنازعتم في شيئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير لكم وأحسن تأويلا.
- استحضار سيرة الرسول صلعه وتوجيهاته لكل من الزوجين لأنهما بحق منارات تنير العلاقة الزوجية، بل وتنير كل علاقة ومن بين هذه المعالم قوله صلى الله عليه وسلم: " أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة".
- التركيز على السلوك الإيجابي في المحيط الزواجي وصرف النظر على سلبياته.
- نقد الذات وبذل الجهد من أجل تحسين العلاقة، وتغيير النظرة إلى الذات كضحية.
- تجنب التواصل السيئ والمدمر، لأنه عادة ما يؤدي بالزوجين المتحابين إلى المعاناة والألم النفسي الشديد.
- استحصار الجانب التعبدي في الزواج مما سيحافظ على الأسرة، ويجعل كلا من الزوجين حريصا على نجاح الحياة الزوجية لأنه حفاظ على هذه العبادة.
- إقامة دورات تأهيلية للحياة الزوجية للمقبلين على الزواج.
- إضافة مادة قانونية تنص على الكفاءة في الزواج كعامل من عوامل استقرار الأسرة مع مراعاة معايير الكفاءة بما فيها الأمور المستجدة.

- تفعيل الجمعيات والمؤسسات لاجتماعية التي تهتم بشؤون الأسرة.
- تفعيل دور المساجد في المحافظة على الأسرة وتوجيه الشباب (بلميهوب، 2015، صفحة 120. 122)

الخاتمة:

في بداية هذه الورقة البحثية أوضحنا بأن المجتمعات في العالم ككل تعاني من انتشار ظاهرة الطلاق، وأن مختلف العقائد السماوية لا تشجع على تفشي الطلاق في أوساط مجتمعاتهم، فهي بهذا تشجع على تقوية وترصين الأسرة، لتفادي العديد من المشكلات الاجتماعية التي تصعب على الدولة حلها.وللحد من هذه الظاهرة وجب على الأفراد والأسر استغلال التكنولوجيا استغلالا حسنا.ومراجعة النفس والتحلي بالصبر والمرونة في التعامل، وتفعيل دور الأسرة والقيام بوظيفتها الأساسية في حفظ الأبناء وتربيتهم تربية صحيحة التي تؤهلهم للمساهمة في بناء المجتمع، وفي ختام القول نستشهد بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي" اللهم ردنا إليك ردا جميلا وأصلح حالنا وحال المسلمين وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين.

مراجع الدراسة:

Travaux cités

1. الشقير, ص. ب. (2008). *الطلاق وأثره في الجريمة -دراسة تحليلية تطبيقية، مذكرة ماجستير منشورة*. جامعة نايف الرياض.
2. الغاني, ف. (2020,). *آثار الطلاق في المجتمع* (www.annajah.net : Récupéré sur www.annajah.net) .
3. الغنزي, ا. ب. (2009). *الطلاق أسبابه آثاره وطرق علاجه* Récupéré sur www.al-jazirah.com .
4. بلميهوب, ح. (2015). أسباب الطلاق وطرق علاجه والوقاية منه المجلد 10العدد 1.*المجلد 10*, p. 120. 122.
5. بومخلوف, م. (2006). *نمط الأسرة الجزائرية ومحدداتها :دراسة إحصائية وتحليل نظري، مقال علمي منشور في كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 2*.الجزائر.
6. جبايلي سهام. (2017). *الآثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق على الفرد والمجتمع، مجلة الساورة ، العدد 4*.الجزائر.
7. خليل, ب. ا) .د ت .(*علم الاجتماع العائلي*. مصر :مطبعة الأهالي.
8. شرفي, م. (2006). واقع الطلاق في ولايات الوطن :دراسة احصائية مقارنة لنتائج الأحصائيين الثالث والرابع .*2*, p. 148.
9. عمر, س. ب. (2015). *ظاهرة الطلاف)الأسباب والآثار (مقال منشور في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 10*.الجزائر.
10. غيث, م. ع. (2006). *قاموس علم الاجتماع*. الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية .
11. نورة عبد الله الهزاني. (2012). *الطلاق: العوامل والأسباب- دراسة ميدانية سعودية*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

أ- الكتب:

1. نورة عبد الله الهزاني: الطلاق: العوامل والأسباب-دراسة ميدانية سعودية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012.

ب- رسائل الماجستير:

1. صالح بن سليمان بن عبد الله الشقير: الطلاق وأثره في الجريمة-دراسة تحليلية تطبيقية، مذكرة ماجستير منشورة، قسم العدالة الجزائية، تخصص السياسة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

ت- المقالات:

1. محمد بومخلوف: نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته: دراسة إحصائية وتحليل نظري، مقال علمي منشور في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، الجزائر، 2006.
2. سامية بن عمر: ظاهرة الطلاق (الأسباب والآثار)، مقال علمي منشور في مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 10، جانفي، 2015.
3. جبايلي سهام: الآثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق على الفرد والمجتمع، مقال علمي منشور في مجلة الساورة، العدد الرابع، مارس 2017.
4. محمد شرفي: واقع الطلاق في ولايات الوطن: دراسة إحصائية مقارنة لنتائج لإحصائيات الثالث والرابع، مقال منشور في مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، جامعةالجزائر2، 2006.
5. حفيظة بلمهوب: أسباب الطلاق وطرق علاجه والوقاية منه، مقال علمي منشور في مجلة دراسات إسلامية المجلد 10، العدد 01، 2015.

ث- مو اقع الأنترنت:

1. أنقر على الموقع: www.al-jazirah.com بقلم إبراهيم بن هلال الغنزي: الطلاق: أسببه-آثاره-سبل علاجه) بتاريخ: 2009/04/10 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/01/20 على الساعة 14:24
2. أنقر على الموقع: آثار الطلاق على المجتمع (www.annajah.net) بقلم فهد الغاني، بتاريخ 2020/02/02، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/01/27، على الساعة 14.30.